تحدى المتوسط فى العالم العربى

Marcus Noland and Howard Pack

The Arab Economies in a Changing World

Peterson Institute for International Economics, Washington, D.C., 2007, 350 pp., $24.95 (paper).

يتفحص ماركوس نولاند وهوارد باك فى كتابهما «الاقتصادات العربية فى عالم متغير» الأداء الاقتصادى والاحتمالات الاقتصادية لعشر من البلدان العربية: الجزائر، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، تونس وجمهورية اليمن. والفرضية الواردة فيه هى أن «العروبة» توفر درجة مهمة من التجانس لمقارنة الأداء الاقتصادى والاحتمالات الاقتصادية. وباعتبارى واحدا أصدر كتابا فى ١٩٧٦ عن المنطقة الممتدة من المغرب إلى جمهورية إيران الإسلامية، يمكننى القول إن المنطقة «العربية» تبدى القليل من التجانس. وقد وجدت أن ذلك صحيح فى ١٩٩٧ فى البلدان الست المكونة لمجلس التعاون الخليجى. إذ لم توفر تلك البلدان التجانس المنشود (بالكاد يمكن المقارنة بين كل من السعودية والبحرين). وفيما بعد، فى ٢٠٠٦، ظننت أنه ربما كانت دول الخليج العربى المصدرة للنفط هى أفضل مؤشر على التجانس، إلا أن ذلك له حدوده أيضا. وقد توصل نولاند وباك فى هدوء إلى نتيجة مماثلة هى أن بلدانهم متنوعة إلى الحد الذى يتيح التعميمات الخالصة.

ارشانا كومار محرر استعراض الكتب.

رؤى ثاقبة

الاستنتاجات الرئيسية فى هذا الكتاب هى: (١) أنه بالرغم من أن معظم تلك البلدان قد حققت نجاحات مهمة طبقا لمؤشراتها الاجتماعية، فإن أداءها الاقتصادى كان متوسطا؛ (٢) إن أسباب أدائها الاقتصادى متباينة؛ (٣) إن العوامل التى أسهمت فى ذلك هى المؤسسات السيئة (درجة عالية من الفساد، الافتقار إلى التكامل عبر الحدود، التطبيق المحدود للتكنولوجيا والابتكارات، تعزيز التعليم والكفاءات دون المتوسط، وما إلى ذلك)، والحكم الشمولى، عدم اليقين السياسى، والقطاعات الحكومية الكبيرة؛ و (٤) فى حالة البلدان المصدرة للنفط، خلق النفط فرصا ومخاطر مستوردة خاصة. باختصار، يستنتج المؤلفان أن «القضية لا تتمثل فى مدى الإنجازات التى تحققت... لكن تتمثل فيما إذا كانت النماذج الاقتصادية والسياسية القائمة... ملائمة لتواجه بنجاح الضغوط البشرية الحالية لتوفير الوظائف... ولا ريب أن الجواب هو لا».

ومع أن تحليلاتهما تتسم بعمق التفكير وعلى قدر كبير من الأهمية، فإن لدى بعض الخلافات مع المؤلفين مثلا، بخس المؤلفان أهمية مشاركة قوة العمل النسائية فى البطالة مستقبلا. كذلك، فإنه نتيجة لاختلاف بلديهما، فقد غابت عن نولاند وباك حقيقة أن أداء دول الخليج العربى المصدرة للنفط لم يكن متوسطا، بل كان دون المتوسط فى الفترة ١٩٧٥–٢٠٠٤.

أخطاء الحذف والإغفال

فى تقييم الأسباب الكامنة وراء الأداء الاقتصادى المتوسط، فشل نولاند وباك فى تأكيد دور الصراعات والحروب. فقد دفعت كل من العراق، لبنان، الكويت، الجزائر، مصر، الجمهورية العربية السورية، والأردن ثمنا باهظا، وسدد بعض دول مجلس التعاون الخليجى بعض تلك الفواتير.

كذلك تجاهل المؤلفان الدور السلبى للقوى الخارجية، سواء كانت تأييدا للحكم الديكتاتورى، أو عزل البلدان، وفرض العقوبات، وفرض العتاد العسكرى المتقدم، أو مجرد فرض سياسة التفرقة والقهر. يقول المؤلفان «أنه بسبب الطبيعة المستمرة بصورة غير عادية للنظم السياسة العربية، فإن ذلك الميراث (أى الحكم الاستبدادى) استمر فيما يبدو

> « بالرغم من أن معظم تلك البلدان قد حققت نجاحات مهمة طبقا لمؤشراتها الاجتماعية، فإن أداءها الاقتصادى كان متوسطا»

فى المنطقة لفترة أطول مما فعلت المواقف المماثلة فى مناطق أخرى». لكنهما لم يذكرا سببا لذلك. «القضايا التى يجرى الجدل حولها هى أساسا ذات طبيعة داخلية. وفى تلك الحالة، لا يمكن للمجتمع الدولى القيام بشىء يذكر». والجواب هو أنه يقع على كاهل القوى الخارجية بعض اللوم بسبب الحكم الاستبدادى بالنسبة لما يسمى مسائل داخلية فى عدد من تلك البلدان.

وأخيرا، فإنه بالرغم من أن المؤلفين يعلنان فى أماكن مختلفة أن الإسلام لا يشكل عاملا فى الأداء الاقتصادى لتلك البلدان، فإنهما على ما يبدو يتحوطان لرهانهما هذا: «فقد تكون التفسيرات السلبية للتراث التاريخى للإسلام الذى جرى استعراضه من قبل، صحيحة إلا أنه حدثت تحولات كافية فى المؤسسات، والسياسات، والسلوك تم التخفيف من آثارها فى العالم المعاصر». وهما ينقلان فقط عن مجموعة واحدة من المعلقين، دون أن يقدما وجهات النظر الموازنة لأطراف أخرى– ترى إن الإسلام يؤكد بوضوح أهمية الازدهار الاقتصادى والعدالة الاقتصادية بالنسبة للمجتمع المسلم.

حسين عسكرى
الأستاذ الإيرانى للتجارة الدولية والشؤون الدولية، جامعة جورج واشنطن.

أصدقاء أم أعداء؟

Bill Emmott

Rivals

How the Power Struggle Between China, India and Japan Will Shape Our Next Decade

Harcourt, 2008, 352 pp. $26 (cloth).

كيف يؤدى صراع القوى بين الصين، الهند، اليابان إلى تشكيل عقدنا التالى

عمل بيل ايموت، لمدة ١٣ عاما، رئيسا لتحرير مجلة الإيكونوميست، وهو منصب رفيع ارتقى إليه بعد عمله لفترة من الزمن مراسلا للمجلة فى طوكيو، خلال عقد الثمانينيات. وفى ذلك الوقت، كان التوسع الاقتصادى اليابانى يثير المخاوف فى الولايات المتحدة وفى غيرها من أن ذلك البلد عازم على إعادة صياغة العالم وفقا لصورته. لكن ايموت كتب فى ١٩٨٩ كتابا يناقض ما يبدو بديهيا بعنوان «الشمس أيضا تغرب: حدود القوة الاقتصادية لليابان»، تنبأ فيه بأن النمو فى ذلك البلد لا يرجح أن يستمر خلال عقد التسعينيات.

وبهذا التنبؤ الصائب، يشارك ايموت فى المناقشات الآسيوية بجرعة سليمة من المصداقية. وقد أتاح له خروجه من الإيكونوميست فى ٢٠٠٦ العودة للعمل كمراسل، فكشف عن جرعة حديثة من الملاحظات الكاشفة فى كتابه المتنافسون: كيف سيشكل صراع القوى بين الصين، الهند، اليابان عقدنا التالى. ويعد كتاب المتنافسون، الذى ركز على الفوارق الدقيقة غير الملحوظة للفكرة بعيدا عن التكرار والتهليل، إسهاما قيّما ومدخلا سهلا للمناقشات (التى عادة ما تكون صعبة ومملة) عن المستقبل الاقتصادى والسياسى لآسيا.

من على صواب؟

يبدأ ايموت بفكرة ثاقبة هى أنه لم يحدث من قبل أن كانت آسيا مقرا لثلاثة من البلدان القوية، فى نفس الوقت، وبالتالى فإن من الأمور المهمة لمستقبل القارة معرفة مدى ملاءمة الكيفية التى ستدير بها العلاقات السياسية والاقتصادية فيما بينها. وينقل الكتاب عن أحد كبار المسؤولين الهنود، بوزارة الخارجية، معبرا عن وجهة نظر تقوم على أن مكسب طرف تعنى خسارة الآخر: «الشىء الذى يجب أن تفهمه هو أن كلينا [الهند والصين] نعتقد بأن المستقبل لنا. ولا يمكن أن يكون كلانا على صواب».

إن شكاوى الصين ضد سلوك اليابان خلال الحرب العالمية الثانية لا تزال جرحا مفتوحا، مع اتهام الكثير من الصينيين لليابانيين بالتقاعس عن الشعور بالندم إزاء جرائم الحرب التى ارتكبوها. ولا تزال الصين تطالب بحقها فى الولاية الهندية اروناشال براديش– وهى المطالبة التى أدت إلى نشوب الحرب بينهما فى ١٩٦٢– بينما تقول الهند أنها المالك الشرعى للجيب الممتد فى أعماق أراضى الهملايا والذى يتبع الصين حاليا.

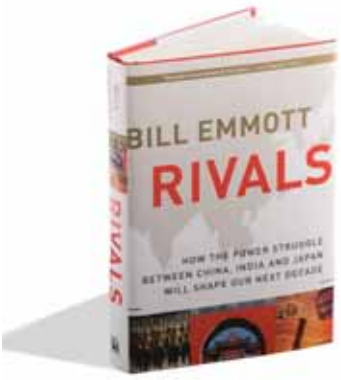

وتلقاء تلك الخلفية، يبدو قرار الصين بزيادة إنفاقها العسكرى بمعدل ١٨ فى المائة سنويا، وقرار الهند بزيادة إنفاقها العسكرى بمعدل ٨ فى المائة (مع قيامها فى الوقت نفسه بتوقيع اتفاقية للطاقة النووية مع الولايات المتحدة)، مثيرا للمخاوف. وحتى اليابان، بالرغم من محدودية ما يمكنها القيام به لدعم قدرتها العسكرية، وقعت إعلان أمن مع استراليا العام الماضى – وهى المرة الأولى التى تدخل فيها طوكيو فى مثل تلك الاتفاقيات منذ توقيعها معاهدة سلام مع الولايات المتحدة فى ١٩٥٢.

العلاقة الملزمة

الأنباء المشجعة هى أن البلدان الثلاثة تلتحم معا من خلال تكامل اقتصادى. ففى يوليو ٢٠٠٨، على سبيل المثال، زادت صادرات اليابان إلى الصين عن صادراتها إلى الولايات المتحدة – وهى المرة الأولى التى يحدث فيها شىء كهذا. ومع استمرار معدل النمو العالى (فى الصين والهند على الأقل)، فإن هذا التكامل – سوف يزداد عمقا، موحدا آسيا إلى درجة غير مسبوقة منذ فتوحات جنكيز خان.

لكن هل يستمر التكامل؟ يعتمد ذلك على مقدرة كل بلد على مواصلة الإصلاحات التى ستكون حافزا للنمو الاقتصادى.

فأسواق الصين المالية، على سبيل المثال، مكبلة بنقاط الضعف. والواقع أن نائب الرئيس لمؤتمر الشعب القومى أعلن فى العام الماضى أن ٧٠ فى المائة من الشركات العاملة عملنا فى البلاد عديمة القيمة وينبغى شطبها من البورصة.

ولا يزال اقتصاد الهند مقيدا بحشد من الإجراءات التنظيمية التى تخنق نشاط الأعمال (فهى تأتى فى المرتبة ١٣٤ من قائمة البنك الدولى فى تسهيل أداء الأعمال). كما أن البنية التحتية والمنظومة الحكومية غير الكفؤة يهددان الاستثمار والنمو الاقتصادى.

ولا يزال اقتصاد اليابان يعانى الابتلاء بأوجه عدم كفاءة شائعة، وقد هبط مؤشر نيكاى أخيرا إلى أدنى مستوى له منذ ١٩٨٢. وفى ١٩٩٨، عندما كان ايموت رئيسا لتحرير الإيكونوميست، نشر قصة الغلاف تحت عنوان «مقدرة اليابان المذهلة على إحباط الآمال». ولا يزال ذلك العنوان صادقا حتى اليوم.

تحقيق السلام

يختتم ايموت كتابه بعدد من التوصيات لمعالجة المنافسة بين البلدان الثلاثة وتشمل تلك النقاط مبادرات تتضمن الأمن (إقناع الهند بتوقيع معاهدة منع الانتشار النووى)، والبيئة (الحد من الانبعاثات وزيادة الاستثمار فى الطاقة النظيفة)، والدبلوماسية (تشجيع دعم الولايات المتحدة لمؤتمر قمة شرق آسيا الذى انعقد فى ٢٠٠٥، لأنه الهيئة الإقليمية الوحيدة التى تضم الصين والهند واليابان). ومع الأخذ فى الاعتبار نجاحات ايموت الماضية فى التنبؤ، فإن تقاعسه عن إعلان ما إذا كان يتوقع نشوب صراع مدمر بين البلدان الثلاثة أو قيامها بتشكيل تحالف لتبادل المنافع، يعتبر سهوا وإغفالا غير عادى.

لكنه يلاحظ بحق أن مسلك الصين سيحدد العلاقات بين البلدان الثلاثة. ذلك أن الإنجاز الناجح لأولمبياد بكين سيكون له فعل السحر بالنسبة لصورة الصين، وإن كانت كلمات دنج زياوبنج أكثر تعبيرا على المدى الطويل، عندما سئل عن نهج الصين فى الحكم: «الاستقرار يأتى قبل كل شىء». ويمكن لليابان والهند وغيرهما من دول آسيا أن تأمل فقط فى أن ذلك يعنى التزاما بالشراكة الإقليمية– وبالسلام.

ماثيو ريز

رئيس، جيونوميكا

عيون على الأسعار

Robert J. Samuelson

The Great Inflation and Its Aftermath

The Past and Present of American Affluence

Random House, New York, 2008, 336 pp., $26 (cloth).

ارتكب

بنك الاحتياطى الأمريكى خطأين فادحين خلال الخمسة والتسعين عاما التى انقضت منذ إنشائه. فقد زاد البنك حالة الكساد العظيم فى ثلاثينيات القرن الماضى سوءا برفضه ضخ السيولة فى الاقتصاد العالمى المتعطش إليها. وفى السبعينيات، سمح بنك الاحتياطى الفيدرالى لشبح التضخم العظيم بأن يلوح بسبب عدم امتصاصه للسيولة من الاقتصاد العالمى الذى كان غارقا فيها. ولا يزال الكساد العظيم ماثلا إلى حد كبير فى الوعى العام، لكن التضخم العظيم تلاشى من الذاكرة.

وكتاب روبرت صامويلسون هو محاولة ناجحة لاستعادة «التاريخ المفقود» للتضخم العظيم، وهى واقعة يعتبرها هو «العثرة الأكبر فى السياسة المحلية [التأكيد فى الأصل] لحكومة الولايات المتحدة»– فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. لكن الكتاب ليس مجرد قصة قهر التضخم؛ بل يقدم قصة من أفضل الروايات عن الولايات المتحدة وتاريخ الاقتصاد العالمى منذ الستينيات.

أمطار لا تنتهى أبدا

تزايد التضخم السنوى فى الولايات المتحدة فى الفترة ١٩٦٠ إلى ١٩٧٩ من أقل من ١,٥ فى المائة إلى نحو ١٣,٧٥ فى المائة. وكانت زيادات الأسعار، كما يقول صامويلسون «مثل المطر الذى لا يتوقف مطلقا». ووقتها عارض المواطنون الأمريكيون بشدة تلك الزيادة فى التضخم. وتم وصف التضخم، فى استطلاعات الرأى العام التى أجريت آنذاك، بأنه «أكثر إثارة للقلق» من أى من الحرب الفيتنامية أو فضيحة ووترجيت.

ويرى صامويلسون أن السماح للتضخم بالتصاعد إلى أرقام مزدوجة كانت له عواقب مدمرة على الاقتصاد الأمريكى فى السبعينيات. ذلك أن التضخم المرتفع «زعزع» لا مراء فى ذلك، استقرار الاقتصاد، وأدى إلى أربع عمليات كساد متزايدة الحدة». قزّم التضخم العالى– وما صحبه من أسعار فائدة عالية ومتقلبة – الزيادة فى مستويات المعيشة بتخفيض نمو الإنتاجية، وتسبب فى ركود أسواق الأوراق المالية، مؤديا إلى سلسلة من أزمات الديون أثرت على المزارعين الأمريكيين وعلى صناعة المدخرات والقروض، وعلى البلدان النامية».

لكن هل كان المطر الذى لا يتوقف مطلقا مجرد ضرب من سوء الحظ؟ يقول صامويلسون، لا إنه كان «التنمية المعاكسة للسياسات حسنة النية، التى روج لها بعض من أبرز رجال الاقتصاد الأكاديميين فى البلاد». فقد اعتقد رجال الاقتصاد فى فترة الخمسينيات والستينيات أن هناك علاقة عكسية بين التضخم والبطالة، بما يعنى ضمنا أنه يمكن

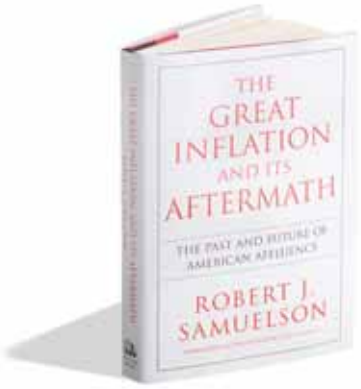

تخفيض البطالة بقبول زيادة ضئيلة فى التضخم. وكان بنك الاحتياطى الفيدرالى «الشريك الأول فى جريمة» إطلاق العنان للتضخم العظيم. وتتضمن كافة عمليات التضخم الكبرى وجود أموال زائدة على الحد تطارد سلعا أقل بكثير، وقد حدث أسوأ تضخم فى وقت السلم فى الولايات المتحدة كما يقول صامويلسون، «لأن الحكومة أوجدت أموالا نقدية أكثر من اللازم عن طريق بنك الاحتياطى الفيدرالى».

هل هى بداية لمرحلة جديدة فى أمريكا؟

كيف تم الحد من التضخم من أرقام مزدوجة فى ١٩٨٠ إلى مجرد ٤ فى المائة فى ١٩٨٢؟ يرى صامويلسون أن ذلك «فى الأساس كان إنجاز رجلين– بول فوكر ورونالد ريجان». ولكن ما قاما به للتغلب على التضخم لم يكن أمرا لطيفا. ففى الأساس، قام بنك الاحتياطى الفيدرالى تحت رئاسة فوكر بتقييد السيولة بدرجة كافية لإحداث أقصى «تدهور اقتصادى عقابى» منذ الكساد العظيم. وكان دور الرئيس الأمريكى الأسبق ريجان هو السماح لبنك الاحتياطى الفيدرالى بالإبقاء على تلك السياسة «فترة كافية لتغيير السيكولوجية التضخمية». يقول صامويلسون، إنه حتى اليوم لا تزال التكلفة الاجتماعية التى كان على الاقتصاد الأمريكى أن يتحملها فيما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٢ للحد من التضخم، «تبدو رهيبة».

ويعزو صامويلسون إلى قهر التضخم، الفضل فى «الازدهار الذى ساد خلال ربع القرن الماضى»، مما عكس الكثير من الآثار السلبية الناجمة عن السماح للتضخم بالارتفاع لأرقام مزدوجة. واتسمت تلك السنوات بنمو الدخل الأمريكى، الذى فاق مثيله فى غيره من البلدان المتقدمة الأخرى. وظهرت حيوية روح تنظيم المشروعات الجديدة مع ظهور شركات مثل ميكروسوفت؛ وأحيت الثقة فى الدولار الأمريكى. وساعدت تلك الحيوية فى تحول التمويل الدولى وذلك بتشجيع الزيادة الملحوظة فى تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود.

السماء تُظلم ثانية

لكل نجاح بريقه، لكنه لا يستمر إلى ما لا نهاية. ويوافق صامويلسون على أن فترة ٢٥ عاما من الأداء الاقتصادى الجيد لها دون شك عيوبها، وربما تكون قد بلغت الآن نهاية مطافها. كانت السنوات التالية لقهر التضخم سنوات نمو اقتصادى، لكنها كانت «مجتمعا أكثر صرامة ارتد إلى وجود اقتصاد للسوق ملىء بالخشونة». وساعدت فترة الازدهار الطويلة – نمو اقتصادى مستمر تخلله فقط كسادان معتدلان – «فى إفراخ حالة من الشعور بالرضاء واللامبالاة» حول عواقب التعقيد المتزايد للتمويل الدولى، الذى توج بالمتاعب الحالية.

يقول صامويلسون الأمر يقتضى فهما أفضل بين المنظومة المالية وبقية جوانب الاقتصاد، والتى أصبحت بمرور الوقت «أكبر وأكثر غموضا»، لاستعادة ازدهار العقود الأخيرة. ومع الحاجة إلى تعلم دروس جديدة، فإن صامويلسون حريص على عدم نسيان الدروس المستفادة من التغلب على التضخم: «الدروس المستفادة من التضخم العظيم هو أنه يجب القضاء على التضخم فى مهده: لأنه كلما انتظرنا أكثر، ازداد الأمر صعوبة».

باراكاش لونجانى

مستشار، دائرة البحوث بصندوق النقد الدولى

صوت غاضب

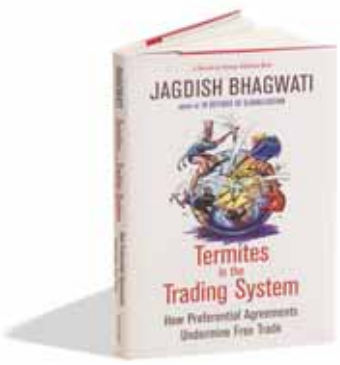

Jagdish Bhagwati

Termites in the Trading System

How Preferential Trade Agreements Undermine Free Trade

A Council on Foreign Relations book, Oxford University Press, 2008, 160 pp., $24.95 (cloth).

ردا على التحدى الذى أطلقه عالم الرياضيات ستانسلاف يولام بتعذر وجود مقولة واحدة فى كافة العلوم الاجتماعية صادقة وغير مبتذلة على حد سواء، قدم بول صامويلسون – جبار علم الاقتصاد فى القرن العشرين دون منازع – مبدأ الميزة النسبية: «إن القول بأنها صادقة منطقيا لا يحتاج المحاجة بشأنها أمام عالم الرياضيات، والقول بأنها ليست مبتذلة يشهد به آلاف الأشخاص المهمين والأذكياء الذين لم يتمكنوا من إدراك المبدأ بأنفسهم أو تصديقه بعد أن تم شرحه لهم». وكما أشار جاديش بجاواتى – جبار علم الاقتصاد الدولى فى القرن العشرين، ومؤلف كتاب «النمل الأبيض فى المنظومة التجارية»، فإن هؤلاء الآلاف من الأشخاص المهمين والأذكياء لم يكونوا أفضل حالا فى إدراك الفرق بين التجارة الحرة ومناطق التجارة الحرة (اتفاقيات تجارية بين مجموعة من البلدان، والموضحة على وجه الدقة فيما يلى)، بالرغم من أن التفرقة تأتى أيضا من مجموعة موجزة من المبادئ، يؤدى الفشل فى إدراكها إلى تعريض منظومة التجارة العالمية للخطر.

قام بجاواتى بتنبيه أولئك الأشخاص المهمين والأذكياء إلى تلك التفرقة وأهميتها منذ فترة طويلة بكل من الإسهامات الدراسية البحثية والكتابات المتوافرة فى الصحافة العامة. وفى أوائل التسعينيات، عندما بدأ ذلك التحول الأخير فى اتجاه اتفاقيات التجارة التفضيلية، كان هو الصوت الوحيد الذى حذر من ذلك التفتيت لمنظومة التجارة (انظر مقاله فى ١٩٩٣ بعنوان «الإقليمية والتعددية: نظرة عامة» والواردة فى كتاب أبعاد جديدة فى الإقليمية الذى حرره خاييم دى ميلو وأرفان باناجاريا، نيويورك: مطبعة جامعة كمبردج). والآن وقد بلغ عدد اتفاقيات التجارة التفضيلية المئات، ومع تزايد حجم التعقيدات فى اللوائح التى تحكم تدفق السلع والخدمات إلى تلك البلدان، يبدو أن التحذير الذى أطلقه باجاواتى آنذاك يستشرف المستقبل بصفة خاصة.

وبالرغم من أن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) الموقعة فى ١٩٤٨، كان من مبادئها الرئيسية عدم التفرقة بين البلدان الأعضاء فيها، فإنها أقرت – من خلال المادة ١٤ – الاستثناءات من هذا المبدأ، بالسماح باتفاقيات التجارة التفضيلية فى صورة مناطق حرة للتجارة واتحادات جمركية. وطبقا للتعاريف السائدة، فإن أعضاء مناطق التجارة الحرة مثل مجموعة اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، والاتحادات الجمركية مثل الاتحاد الأوروبى، عليهم إلغاء الحواجز التجارية الداخلية، إلا أن أعضاء الاتحادات الجمركية يتفقون أيضا على فرض تعريفة جمركية خارجية مشتركة على الواردات من البلدان غير الأعضاء. وبالرغم من أن مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية يتوقع أن تلغى الحواجز أمام التجارة بين بلدانها الأعضاء، فإن القيام بذلك لا يعد بديلا عن التجارة الحرة متعددة الأطراف. إن التفرقة فى التعريفات الجمركية التى تفرضها البلدان الأعضاء على البلدان غير الأعضاء تعنى ضمنا أنه قد يتم إيجاد مصادر خارجية كافية للواردات، بما يترتب على ذلك من عواقب تنظيمية مهمة (وربما معاكسة) بالنسبة لكل من البلدان الأعضاء وغير الأعضاء. وعلى وجه التحديد، كما أوضح جاكوب فاينر فى تحليله الكلاسيكى فى ١٩٥٠ (فى مسألة الاتحادات الجمركية، نيويورك: وقف كارنيجى للسلام الدولى)، فقد «تنشأ» بعض عمليات التجارة بين البلدان الأعضاء فى السلع التى تتفوق فى إنتاجها عن بقية بلدان العالم، لكن التجارة يمكن أن «تتحول» بسهولة عن البلدان الكفوءة غير الأعضاء، بسبب التفضيلات التى تمنحها البلدان الأعضاء لبعضها البعض. ومن ثم قد يؤدى ذلك إلى – أن تتسبب البلدان الأعضاء فى سوء أحوال بعضها البعض.

فى عجالة من مائة صفحة تحمل طابع ذكائه وحكمته المميزين، يشرح باجاواتى مسألة اتفاقيات التجارة التفضيلية بدقة الباحث، والعمق التاريخى والاهتمام بالتفضيلات السياسية. ويحلل فى الفصل الثانى الأصول التاريخية للمادة ١٤ من اتفاقية الجات والحتميات السياسية التى دفعت الولايات المتحدة إلى التخلى عن موقفها المبدئى الذى اتخذته من قبل حول عدم التفرقة وسماحها بالاستثناءات الواردة فى المادة١٤. وتستند محاجته فى الفصل الثالث عن العواقب السلبية للتحول التجارى فى التطبيق، على ما توصل إليه أخيرا، بما يضفى ثقلا علميا على المبرر النظرى المناهض ضد التفضيلات التجارية. كما يناقش بعمق نتائج التجارة التفضيلية بالنسبة لمنظومة التجارة متعددة الأطراف، وهو بالتأكيد مصيب فى قوله بأن التطور الحالى لمنظومة التجارة إلى شبكة تسودها الفوضى ومتداخلة ومتقاطعة من اتفاقيات التجارة التفضيلية (وهو ما سبق وأطلق عليه ظاهرة «طبق السباجيتى») لا يمكن أن يكون أمرا يتسم بالكفاءة. ويناشد فى الفصل الرابع الدول التخلى عن المبادرات الثنائية من أجل التحرير عريض القاعدة متعدد الأطراف للتخفيف من الآثار الباعثة على التشويه للتفضيلات التجارية، ولكى نقترب أكثر من التجارة الحرة العالمية.

لكن هل سيصغى هؤلاء الآلاف من الرجال والنساء الأذكياء وذوى الأهمية؟ وقد بذل باجاواتى، خلال العقود القليلة الماضية – كعالم هندى تقليدى – كل ما فى وسعه من حجج من أجل الدعوة إلى التجارة الحرة والنهج متعددة الأطراف لتحقيق ذلك. ويتضمن هذا الكتاب بعضا من أفضل مناقشات باجاواتى للتفرقة بين التجارة الحرة ومناطق التجارة الحرة، وأقوى محاولاته لدحض أفكار من يخلطون بين الاثنتين، ووصفا قويا لنتائج ذلك على منظومة التجارة. إن مناقشاته تستحق فعلا الاهتمام الجاد.

برافين كريشنا
أستاذ الاقتصاديات الدولية البارز
جامعة جونز هوبكنز